

Distr.: Limited
17 July 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية



الفريق العامل المعني بالأسلحة النارية

فيينا، 16 و 17 تموز/يوليه 2020

مشروع التقرير

إضافة

المرفق الأول

ملخص الرئيس

ألف - نقاط للمناقشة العامة

نقطة المناقشة 1

إقراراً بأنّ التنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول الأسلحة النارية المكمل لها يوفر أساساً مفيداً لإرساء إطار تنظيمي رقابي يساعد الدول الأعضاء على التصدي للتهديدات المتصلة بالتطورات التكنولوجية وتغيير أساليب العمل فيما يتعلق بصنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة والتحقيق في هذه الجرائم وملاحقة مرتكبيها قضائياً، ينبغي للدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى بروتوكول الأسلحة النارية أن تنظر في القيام بذلك، بهدف إضفاء الطابع العالمي على هذين الصكين.

نقطة المناقشة 2

ينبغي للدول الأعضاء وكذلك الأمانات المعنية أن تواصل تعزيز أوجه التآزر بين مختلف الصكوك الدولية والإقليمية التي تنظم الأسلحة النارية، بما في ذلك عن طريق وضع أطر قانونية وطنية تستفيد استفادة كاملة من أحكام مختلف الصكوك التي يكون البلد طرفاً فيها، وتعزيز التفاهم المتبادل بشأن كيفية التصدي للتحديات المتعلقة بالأسلحة النارية في مختلف المحافل، وعقد اجتماعات لخبراء الهيئات الدولية المختصة من أجل تيسير الحوار المقابل.



باء - مدى قدرة بروتوكول الأسلحة النارية والتشريعات الوطنية على التصدي للتهديدات الجديدة والمستجدة المتعلقة بصنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة

نقطة المناقشة 3

توجيه طلب إلى المكتب بوضع أدوات تشريعية وعملياتية تساعد البلدان على التصدي للتهديدات المستبانة وتحسين التنظيم الرقابي للأنشطة ذات الصلة، حسب الاقتضاء، مع مراعاة المناقشات الجارية في سياق الصك الدولي للتعقب وبناء أوجه التأزر معها. ويمكن أن تشمل هذه الأدوات، من بين أخرى، ما يلي: '1' مسردا للمصطلحات المتعلقة بمناقشة التهديدات الجديدة والمستجدة المتصلة بصنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، '2' ورقات مناقشة ذات صلة، '3' مبادئ توجيهية تقنية مشتركة بشأن مسائل صنع الأسلحة القابلة للتحويل، وتعطيل الأسلحة النارية الذي لا رجعة فيه، وصنع الأسلحة النارية البوليمرية التجميعية ووسمها.

1- نقاط للمناقشة تتعلق بالتدابير التشريعية

نقطة المناقشة 4

تشجيع الدول على إنشاء نظم ملائمة لمراقبة التصدير والاستيراد والعبور، حسبما يقتضيه بروتوكول الأسلحة النارية، وعلى أن تنفذ في إطار تشريعاتها الوطنية التدابير الواردة في سائر الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة، مثل معاهدة تجارة الأسلحة، بما في ذلك معايير حقوق الإنسان وشهادات المستعمل النهائي الإلزامية لنقل الأسلحة النارية.

نقطة المناقشة 5

من أجل منع ومكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، ينبغي للدول الأطراف أن تعتمد وتنفذ نظماً قانونية وتنظيمية رقابية شاملة، بما يشمل نظاماً متكامله لحفظ السجلات، تغطي كامل أطوار دورة حياة السلاح الناري وأجزائه ومكوناته والذخيرة، بما في ذلك الجوانب التي تدخل ضمن المجال المشروع. وفي هذا السياق، ينبغي للدول الأعضاء أن تشجع أيضاً على إصدار تراخيص لحيازة الأسلحة النارية وأن تجري عمليات للتحقق من المستعمل النهائي.

نقطة المناقشة 6

إقراراً بأن الاتجار بالأسلحة النارية يشكل تهديداً عابراً للحدود الوطنية يرتبط في كثير من الأحيان بالجريمة المنظمة وبأن هناك تكنولوجيات ناشئة لتصنيع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة، وطرائق جديدة للاتجار غير المشروع، ينبغي للدول أن تتقن أطرها القانونية وقواعدها التنظيمية الرقابية المحلية من أجل التصدي لهذه التهديدات، بطرائق منها اعتماد نظم قانونية ذات صلة، بما في ذلك، عند الاقتضاء، من خلال أحكام التجريم، بحيث تشمل الأسلحة القابلة للتحويل بسهولة والأسلحة البوليمرية والأسلحة التجميعية ونقل الملفات المتعلقة بالطباعة الثلاثية الأبعاد والجوانب المستجدة الأخرى.

نقطة المناقشة 7

إقراراً بأن تعطيل الأسلحة النارية يختلف عن تدمير الأسلحة النارية، وبغية منع إعادة تشغيلها بصورة غير مشروعة، ينبغي للدول أن تنظر في اعتماد معايير وطنية للتعطيل تجعل السلاح غير قابل للتشغيل بصورة دائمة، وتتساوى مع تدمير هيكله أو علبة مغلقه.

نقطة المناقشة 8

ينبغي للدول أن تنظر في تنظيم عملية النقل وتجريم القيام بصورة غير مشروعة بحيازة وتحميل وتنزيل المخططات الأولية اللازمة للطباعة الثلاثية الأبعاد للأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها، وطبع هذه المواد.

نقطة المناقشة 9

إقراراً بأن الطابعات الثلاثية الأبعاد يمكن اعتبارها مواد ذات استخدام مزدوج، ينبغي تشجيع الدول على وضع تشريعات تلزم الشركات التي تصنع الطابعات الثلاثية الأبعاد باعتماد حدود تقنية في الآلات تمنع الطباعة الثلاثية الأبعاد لأجزاء ومكونات الأسلحة النارية.

نقطة المناقشة 10

اعترافاً بالدور المحوري الذي تؤديه الأجزاء والمكونات في التهديدات المتصلة بالتطورات التكنولوجية وتغير أساليب العمل، بما في ذلك الأسلحة النارية المطبوعة باستخدام الطباعة الثلاثية والأسلحة النارية المحولة والاتجار عن طريق الخدمات البريدية، ينبغي للدول الأعضاء أن تتطرق على سبيل الأولوية للتنظيم الرقابي للأجزاء والمكونات، مع مراعاة التعريف الوارد في المادة 3 من بروتوكول الأسلحة النارية، بغية مواءمة النظم القانونية وتجنب الثغرات القانونية والفوارق بين النظم القانونية المعتمدة في مختلف الولايات القضائية.

نقطة المناقشة 11

تُشجّع الدول الأعضاء على إجراء تحليل تشريعي مقارن من أجل استبانة الاتجاهات والممارسات الجيدة فيما يتعلق بمدى استجابة الأطر القانونية الوطنية والإقليمية للتكنولوجيات الجديدة وتغير أساليب العمل فيما يتصل بصنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة. وفي هذا السياق، توجيه الطلب إلى المكتب بتيسير هذا التحليل والتبادل فيما بين البلدان.

2- نقاط للمناقشة تتعلق بالتدابير الوقائية والأمنية والتنظيمية الرقابية

نقطة المناقشة 12

من أجل تعزيز إمكانية تعقب الأسلحة النارية ومكوناتها الأساسية، ينبغي للدول الأطراف أن تكفل وسم جميع الأسلحة النارية والمكونات الأساسية بطريقة تمكن من تحديدها بصورة فريدة.

نقطة المناقشة 13

اعترافاً بالتحديات التي تواجهها الدول في التصدي للتطورات التكنولوجية وتغير أساليب العمل فيما يتعلق بصنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، ينبغي للدول أن تستكشف أيضاً استخدام التكنولوجيا كأداة هامة لتعزيز تدابير التصدي لهذه الظواهر، بما في ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي

من أجل تحسين وتوحيد محتويات سجلات الأسلحة النارية المتقدمة أو تقنية سلسلة الكتل لأغراض الوسم ومراقبة الاستيراد، من بين أمور أخرى.

3- نقاط للمناقشة تتعلق بإنفاذ القانون والعدالة الجنائية

نقطة المناقشة 14

اعترافاً بتزايد خطر الصنع التجميحي للأسلحة النارية، وهو ما يشار إليه أيضاً بالأسلحة النارية المصنوعة بالطباعة الثلاثية الأبعاد، ينبغي للدول أن تضع وتستخدم الأدوات المناسبة التي تساعد في الكشف عن هذه الأسلحة، مثل عمليات التحقيق في المنصات الإلكترونية والشبكة الخفية والرصد الأكثر حزمًا للطرود البريدية.

نقطة المناقشة 15

اعترافاً بحدوث الاتجار بالذخيرة في بعض البلدان، مما يدل على انتشار الأسلحة النارية واستخدامها، والتحديات التي تواجه اعتراض تلك الذخيرة وتعبئها، ينبغي للدول أن تضع استراتيجيات لمنع هذه الظاهرة ومكافحتها على الحدود البرية.

4- نقاط للمناقشة تتعلق بالتعاون الدولي وتبادل المعلومات

نقطة المناقشة 16

تُشجّع الدول على تبادل المعلومات دورياً على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بشأن التهديدات المستجدة المتعلقة بصنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، بهدف الكشف عن تلك التهديدات واستبانته في مرحلة مبكرة، واعتماد التعديلات التشريعية في الوقت المناسب، وإذكاء وعي البلدان الأخرى التي قد تواجه مسائل مماثلة بسبب عامل القرب الجغرافي.

5- نقاط للمناقشة تتعلق بجمع البيانات ورصد تدفقات الأسلحة غير المشروعة

نقطة المناقشة 17

حث الدول على أن تُنتج وتجمع بيانات أكثر دقة عن الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة، من مرحلة الصنع إلى مرحلة التدمير، وأن تسجلها في سجلات شاملة من أجل استبانة تدفقات الأسلحة النارية غير المشروعة على نحو أفضل، وتوليد المعارف بشأن الاتجاهات وأساليب العمل، واتخاذ تدابير استخباراتية ووقائية استشرافية أفضل.

نقطة المناقشة 18

حث الدول الأعضاء على تعزيز قدراتها ذات الصلة في مجالي جمع البيانات وتحليلها وتبادل نتائج هذه العمليات فيما بينها من أجل استبانة المسائل العابرة للحدود الوطنية التي تتطلب اتخاذ تدابير منسقة. ومن أجل بلوغ هذه الغاية، توجيه الطلب إلى المكتب بمواصلة تعزيز قدرته على دعم وتعزيز الجهود العالمية الرامية إلى جمع البيانات وتحليلها في هذا المجال.

جيم- نُهَج التحقيق والملاحقة القضائية المتبعة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية وما يتصل به من أشكال الجريمة داخل الولايات القضائية المختلفة وفيما بينها

1- نقاط للمناقشة بشأن التدابير التشريعية

نقطة المناقشة 19

يدعو الدول الأطراف إلى مواصلة تعزيز التزامها بالتنسيق الأطر القانونية المحلية بشأن الأسلحة النارية بما يتماشى مع بروتوكول الأسلحة النارية بهدف تعزيز التحقيقات عبر الوطنية وإنفاذ القانون الدولي والتعاون القضائي في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية.

نقطة المناقشة 20

يحث الدول على اتباع نهج شامل يركز على الضحايا في نظم العدالة الجنائية عند التصدي لمسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية.

2- نقاط مناقشة بشأن إنفاذ القانون والعدالة الجنائية

نقطة المناقشة 21

يشجع سلطات إنفاذ القانون وخدمات الادعاء العام على الشروع في تحقيقات متوازنة في الجرائم المتصلة بصنع الأسلحة النارية والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وإنشاء أفرقة تحقيق مشتركة، والاستفادة من أساليب التحري الخاصة المبينة في اتفاقية الجريمة المنظمة وبروتوكول الأسلحة النارية المكمل لها، من قبيل عمليات التسليم المراقب والمراقبة الإلكترونية وغيرها من أشكال المراقبة والعمليات السرية، والنظر في الدور الداعم الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الدولية والإقليمية المشاركة في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

نقطة المناقشة 22

يشجع الدول على تعزيز التعاون بين الوكالات وعلى المشاركة في جهود التنسيق عبر الحدود للتحقيقات المستندة إلى معلومات استخباراتية والتعاون بين سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية داخل المنطقة وفيما بينها، من أجل تحديد اتجاهات وأنماط الاتجار بالأسلحة النارية، وكذلك التحديات والدروس المستفادة والممارسات الفضلى.

نقطة المناقشة 23

بغية تتبع حركة الأسلحة النارية غير المشروعة من الصانع إلى المشتري، تُحث الدول على مواصلة تعقب الأسلحة النارية المسترجعة بسبل ثنائية أو من خلال آليات دولية وإقليمية، بالتعاون مع الدول التي يُعتقد أنها مصدر الصنع.

نقطة المناقشة 24

ينبغي للدول الأطراف أن تنظر في إنشاء وتعزيز وحدات متخصصة على الصعيد الوطني، مثل وحدات التعقب المتخصصة التي تشكل جزءاً من مركز التنسيق الوطني المعني بالأسلحة النارية الذي يعمل كحلقة اتصال بينه وبين الدول الأطراف الأخرى، أو تتعاون معه تعاوناً وثيقاً، وفي تعزيز التعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي فيما بينها.

نقطة المناقشة 25

يحث الدول على اعتماد نهج واسعة النطاق في التحقيق في القضايا وملاحقة الجناة فيها قضائياً، بما يشمل التحقيقات المتعلقة بالأسلحة النارية غير المشروعة والأفراد الضالعين في ذلك وموجوداتهم غير المشروعة، بغية الحد بصورة كبيرة من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وذلك تماشياً مع الغاية 4-16 من أهداف التنمية المستدامة.

نقطة المناقشة 26

يشجع الدول على الجمع بين التحقيقات في الاتجار بالأسلحة النارية والتحقيقات المتعلقة بالموجودات غير المشروعة وغسل الأموال من أجل التصدي للإثراء غير المشروع، وذلك بغية تفكيك شبكات الاتجار التي تقف وراء عمليات النقل غير المشروع للأسلحة، وجمع معلومات استخباراتية عن المعاملات المشبوهة، بوصفها ثلاثة مداخل يمكن الانطلاق من أي منها للشروع في تحقيقات بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للدول أيضاً أن تضع إجراءات تشغيل موحدة ذات صلة على الصعيد الوطني لفائدة الموظفين العاملين في الخطوط الأمامية.

نقطة المناقشة 27

ينبغي للدول الأعضاء أن تعزز، عند الاقتضاء، التعاون بين الجمارك وأجهزة إنفاذ القانون من أجل النهوض بالجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة.

3- نقاط مناقشة بشأن التعاون الدولي وتبادل المعلومات

نقطة المناقشة 28

يدعو الدول إلى تعزيز تبادل المعلومات وجمع البيانات عن الأسلحة النارية المضبوطة، بما في ذلك ما يتعلق بالدعاوى القضائية ذات الصلة، وإلى بناء قدرات السلطات الوطنية في البلدان المستهدفة على جمع وتسجيل وتحليل البيانات المتعلقة بالأسلحة النارية المضبوطة والاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية، استناداً إلى المنهجية الواردة في الاستبيان الذي وضعه المكتب بشأن تدفقات الأسلحة غير المشروعة.